

تطوير الخطاب الديني

د. زينب رضوان (*)

لقد تنامي الخطاب الديني في مصر، وأثار سلسلة من القضايا منذ السبعينات؛ ولهذا فتعبير الخطاب الديني يعد من التعبيرات الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، ومع هذا فإنه يمكن تصنيف الخطاب الديني إلى ما يلي:-

أ- الخطاب الديني المغلق، وهو الخاص بتفسيرات النصوص والشعائر، ويدور بصفة أساسية حول العقيدة والعبادات.

ب- الخطاب الديني المفتوح، وله عدة مستويات:

المستوى الأول: وهو الذي يتعلق بقضايا شخصية توجه إلى المتولي الرد الديني، وهذا ما يمكن تسميته بـ "الخطاب الديني المفتوح الخاص".

المستوى الثاني: وهو المتعلق بقضايا عامة، مثل رأي الدين في الاقتصاد أو السياسة أو الهندسة الوراثية ... إلخ، وهذا يمكن تسميته بالخطاب الديني المفتوح العام.

المستوى الثالث: وهو المتعلق بالقضايا الملحة في واقع التفاعلات التي تهم كافة التيارات، مثل قضية القدس وما تستدعيه من مفاهيم ملازمة أخرى - أو التطرف - والعنف - ... إلخ.

(*) استاذ الفلسفة الإسلامية. وعمد كلية دار العلوم بالعبود السابق.

وقد كشفت دراسة عن الحالة الدينية في مصر^(١) إلى أن الاتجاهات المختلفة داخل المؤسسات الدينية المصرية الإسلامية والمسيحية تغلب عليها الاتجاهات التقليدية والمحافظة، وبعضها يمثل القادة الكبار لهذه المؤسسات، وهم يمثلون تيارات في الفقه والتأويل والتعاليم الدينية داخل مؤسساتهم، وهي اتجاهات لها جذور تاريخية، وليست تعبيراً عن المرحلة الراهنة فقط .

وغالباً ما لجأت المؤسسات الدينية إلى التكيف مع التغيرات السريعة للمجتمع المصري إلى اللجوء إلى أكثر الرؤى محافظة؛ ومن خلال دعم الاتجاه والشخص الذين يعبرون عن هذا الخط في مواجهة أي مشروعات للتكيف عبر آليات التحديث والإصلاح الجذري. إذن يمثل الاتجاه الإصلاح والتحديثي في أحد أبعاده - لدى المحافظين - محاولة لزعزعة الاستقرار المؤسسي والفكري.

ج- الخطاب السياسي الديني

بجانب الأشكال السابق ذكرها نجد خطاباً آخر دافعه سياسي أكثر من كونه دينياً. وهذا النوع الذي يوصف بأنه استخدام البعض الدين كغطاء لدوافع وأهداف سياسية في المقام الأول، سواء أكان مستخدم الدين والمتحضر وراءه جماعات أو أفراداً.

ويستخدم هذا الخطاب كأداة:

(١) لتقديم نظام للمعايير وتقويم القوانين والسياسات العامة والمؤسسات.

(٢) مدخل لتصور غائم من الدولة البديلية.

(١) تقرير الحالة الدينية في مصر - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - الطبعة الثانية، ١٩٩٥.

٣) نظام للمعايير والتمييز بين المؤمنين وغير المؤمنين - وبينهم وبين الآخر الديني أيضاً.

سلبيات الواقع ذات الصلة بالخطاب الديني:-

أول هذه السلبيات ترجع أساساً إلى القائم بالخطاب الديني

أ- حيث نجد من بين القائمين على الخطاب الديني من يتسمون بالتشدد مع محدودية في ^(١) العلم والقدرة على الاجتهاد. يقدمون تصورات وأنظمة باسم الإسلام في مجالات السياسة والاقتصاد والحكم، تحمل روح التزمّت والجمود والحرفية بما قاله بعض المتأخرين من فقهاء المذاهب مما يلائم زمنهم وبيئتهم وحالهم. فاستدعاء فقه العصور الأولى ليحكم حياة الناس في العصر الجديد أمر لا يلائمنا بحال. ونسى هؤلاء أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعرف والحال. فالقائم بالخطاب الديني عليه أن يقدر مآلات الأفعال التي هي محل حكمه، وأن يقدر عواقب فتواه، وألا يعتبر أن مهمته تنحصر في إعطاء الحكم الشرعي، بل مهمته أن يحكم في الفعل، هو يستحضر مآله أو مآلاته، وأن يصدر الحكم وهو ناظر إلى أثره أو آثاره، فإذا لم يفعل فهو إما قاصر عن درجة الصلاحية للخطاب الديني أو مقصر فيما يؤديه.

فعلي المتكلم باسم الشرع أن يكون حريصاً في الفعل وأميناً على بلوغ الأحكام مقاصدها، وعلى إفضاء التكاليف الشرعية إلى أحسن مآلاتها.

ويوصل الإمام الشاطبي في كتابه "الموافقات" هذا الأصل من أصول الشريعة بقوله: "النظر في مآلات الأفعال مقصود شرعاً. كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة

(١) العلم والقدرة على الاجتهاد.

عن المكلفين بالإقدام أو الإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل". وفي السنة النبوية تطبيقات هادية في هذا الباب.

لذلك قرر العلماء أن الفتوى تقدر زماناً ومكاناً وشخصاً - واعتبار المآلات يحتاج إلى كل هذا، يحتاج إلى معرفة أحوال الزمان والمكان والأشخاص؛ لكي يتأتى للقائم على الخطاب الديني وإيراد الفتوى تقدير مآلات الأفعال وآثار فتواه عليها.

ومن هذا الباب أيضاً ما أسماه - الشاطبي - (تحقيق المناط الخاص)، فالاجتهاد في مثل هذه الدرجة من الخصوصية يحتاج إلى نوع خاص من المجتهدين. فلا يكفي أن يكون المجتهد ماهراً بنصوص التشريع وتفصيلاته، ولكنه يتطلب مجتهداً ماهراً - أيضاً - بالنفوس وخفاياها وخصوصيتها، ماهراً بالملابسات الاجتماعية وتأثيراتها.

ويقول الشاطبي: (فصاحب هذا التحقيق الخاص هو الذي رزق نوراً يعرف به النفوس ومراميتها وتفاوت إدراكها وقوة تحملها للتكاليف وصبرها على حمل أعبائها ... ويسمى صاحب هذه الرتبة الحكيم والراسخ في العلم والعالم والفقير والعامل ... ومن خصائص اجتهاده أنه ناظر في المآلات قبل الجواب عن السؤالات، وغيره يجيب عن السؤال وهو لا يبالي بالمآل.

ب) الخلل في ترتيب الأولويات؛ حيث يفتقر بعض القائمين بالخطاب الديني ما نسميه بفقهِ مراتب الأعمال. وهذا الفقه هو الذي يضع كل عمل في مرتبته الشرعية؛ بحيث لا يعظم الهين، ولا تهون العظام، ولا يقدم ما حقه التأخير، أو يؤخر ما حقه التقديم، ولا يقدم الفرع على الأصل، ولا النافلة على الفريضة، ولا المختلف فيه على المتفق عليه. ومن أمثلة ذلك اشتغال البعض بالأحكام المتعلقة بالأداب، مثل النقاب واللحية والجلباب على القضايا الكبرى التي تمثل البنية الأساسية للتشريع في الإسلام.

لذا يستلزم الأمر من القائم على الخطاب الديني عندما يتناول أمراً بالشرح أو التفسير، أو يعرض رأياً يوجه به فكر السامع وسلوكه - أن يكون مطلعاً على أحوال مجتمعه وملماً بالأصول العامة لثقافة عصره؛ بحيث لا يعيش في وادٍ والمجتمع من حوله في وادٍ آخر؛ وقد يتحدث عن أشياء لا يدري شيئاً عن خلفيتها وبواعثها وأساسها الفلسفي أو النفسي أو الاجتماعي؛ فيتخبط في تكييفها والحكم عليها؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

فالعزلة عن أحوال المجتمع شرود وانقطاع لا تصلح به دنيا ولا ينتشر به دين. لذا نبه الإمام أحمد وذكر ابن القيم في كتابه (إعلام الموقعين) ألا يعيش المجتهد في برج عاجي أو صومعة منعزلة ويصدر أحكاماً بعيدة عن الواقع، أو يطبق أحكام عصر انقضى وأناس مضوا على عصر آخر وأناس آخرين، مغفلاً هذه القاعدة العظيمة "أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال والعرف" كما ذكر المحققون.

ج) الجهل بمقاصد الشريعة أو التغاضي عنها. وهذا أمر خطير للغاية؛ لأن الشرائع إنما وضعت لمصالح العباد في العاجل والأجل معاً، وما عليه جمهور الفقهاء أن النصوص والأحكام ينبغي أن تؤخذ بمقاصدها دون الوقوف عند ظواهرها وألفاظها وصيغها؛ استناداً إلى كون نصوص الشريعة وأحكامها معلة بمصالح ومقاصد وضعت لأجلها؛ فينبغي عدم إهمال تلك المقاصد ولا الغفلة عنها عند النظر في النصوص.

ومن المعروف أن الشرائع إنما وضعت من أجل تحقيق مصالح العباد في العاجل والأجل معاً. وأن الشارع لا يقصد التكليف بالشاق والإعنت.

وأن الأصل في الأحكام الشرعية الاعتدال والتوسط بين طرفي التشديد والتخفيف.

إن المصلحة إذا كانت هي الغالبة فهي المقصودة شرعاً، وكذلك المفسدة إذا كانت هي الغالبة فرفعها هو المقصود شرعاً.

لذلك كان من مقاصد الشريعة أن درء المفاصد أولى من جلب المصالح، وأن الضرر الأشد يزال بالأخف.

وإذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما، وهذا ما أخذت به المذاهب الفقهية، كما أجمع علماء أصول الفقه المعاصرون على تأكيد حجية المصالح المرسلة وأهميتها للفقه.

أي حيثما تحققت المصلحة مصلحة؛ فيجب العمل على جلبها ورعايتها، وحيثما تحققت المفسدة مفسدة؛ فيجب العمل على دفعها وسد أبوابها. وإن لم يكن في ذلك نص فحسبنا النصوص العامة الواردة في الحث على الصلاح والإصلاح والنفع والخير.

وحسبنا النصوص العامة في ذم الفساد والإفساد والمفسدين، وفي النهي عن الشر والضرر... وحسبنا الإجماع المنعقد على أن المقصد الأعم للشريعة هو جلب المصالح ودفع المفاصد في العاجل والآجل.

والطريق للوصول إلى المصلحة المرادة من الشارع في النص يكون من خلال ما يلي:-

١- النظر في دلالة النص اللغوية. مع ملاحظة القواعد الكلية التشريعية وتقديمها على الأدلة الجزئية إذا لم يمكن الجمع بينهما.

٢- النظر في مقاصد الشريعة.

ويلاحظ أن تقديم القواعد الكلية التشريعية على الأدلة الجزئية قد يترتب عليه في بعض الأحيان تقييد التصرف في الحقوق المشروعة الثابتة، والعقود الصحيحة المستوفية لشروطها الشكلية، وتلك الحقوق التي يمكن

تقييدها ذكرت في كُتُب الفقه في حالات خمس، وهي التي يترتب على استخدامها أحد الأمور الخمسة التالية:

- قصد الإضرار بالغير.
- قصد غرض غير مشروع.
- ترتيب ضرر أعظم من المصلحة.
- الاستعمال غير المعتاد وترتيب ضرر للغير.
- استعمال الحق مع الإهمال أو الخطأ.

ويمكن جمع هذه الحالات كلها في كون الحق المشروع تعارض مع قصد الشارع في رفع الضرر، فكان لا بد من التوفيق بين الأمرين؛ ولو بتقييد الحق الجزئي أو إهداره.

د) يوجد عند بعض القائمين على الخطاب الديني فكر غير دقيق عن الآخر الديني؛ نتيجة لتحكم صور نمطية عن الآخر الديني؛ ناتجة عن تصورات بعضها ديني وبعضها يتعلق بالوعي والمعرفة بالآخر. وإن انتشار الصور النمطية السلبية يسهم - بلا شك - في إشعال الفتن والعنف الطائفي الذي تشقى الأمة به؛ لذلك كان من الأهمية بمكان إثارة الوعي بالآخر الديني؛ حيث نجد أن خطأ التعصب يكمن في عزل صاحبه عن الجوانب الإيجابية في الأديان الأخرى، واتخاذ لمعتقده مقياساً للحكم على معتقدات الآخرين... ومن هنا تأتي أهمية الحوار من أجل التعايش، وضرورة التلاقي من أجل خلق جو من الأخوة الدينية يخدم السلام بين الأمم.

ولا يعني هذا مطالبة أتباع أي دين بإطراح أية حقيقة جوهرية فيه، وإنما يعني تجاوزنا الاستماع في صبر والجدال في أدب إلى النفتح الذي يُمكننا من الاستفادة والتعلم من الآخرين، بل إلى تصحيح بعض مفاهيمنا عند

الضرورة، وإلى التفرقة بعناية أكبر بين الجوهري وغير الجوهري في الدين وبين الرمزي وغير الرمزي، ثم إعادة صياغة الجوهري وإعادة تفسير الرمزي.

فالمطلوب بصفة أساسية هو احترام الدين في حد ذاته، وتقدير الغاطفة الدينية حيثما وجدت، وأياً كان موضوعها في سبيل إحداث التقارب وتحقيق التلاقي وخلق أخوة دينية بين البشر جميعاً على اختلاف مذاهبهم؛ مما قد يثبت أنه عامل سلم بين الأمم.

هـ) يلاحظ بالنسبة لبعض القائمين على الخطاب الديني في جانب المعاملات بصفة خاصة أن سطوة الماضي تشي بأن كل ما هو تاريخي ومعاصر إنما يقاس عليه. ويذكر الدكتور/ كمال أبو المجد في هذا الصدد: لأن عمراً طويلاً من حياة الشعوب الإسلامية قد ضاع في مساجلات ومقابلات ومحاولات للتوفيق بين الدين والعلم أو بين النقل والعقل، كما لو كان الأول مقبولا والآخر مرفوضاً. وقد آن الأوان أن تطوى إلى غير رجعة صفحة هذا الوهم؛ فالنقل هو ما جاء من عند الله ورسوله، والعقل هو أداة الإدراك والتمييز؛ فلا تعارض بينهما على الإطلاق، بل إن الإسلام يميز الإنسان عن سائر مخلوقاته بهذه النفحة الإلهية العظيمة ألا وهي العقل. ونم القرآن المعطلين بعقولهم وأسقطهم إلى الدرك الأسفل، يقول تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾.

فالإنسان حين يعطل سلطان العقل فإنه يعيش في فوضى وتأتية النكبات تلو النكبات، لا يعرف لها سبباً معقولاً، ولا يشعر أنه إنما يصيبه ذلك لأنه عطّل ما أودع الله فيه من قوى عقلية. وينبه سبحانه إلى الأسباب التي تقعد بالعقل عند أداء مهمته، كالظن واتباع الهوى والتعصب بغير علم

والجهل والغفلة والإعراض، وينعى على المقلدين بدون تيقن من صحة ما يقولون به؛ لذلك نجد القرآن يؤكد مرارًا وتكرارًا على مطالبة الإنسان بإبراز البراهين والأدلة على صحة ما يصل إليه من علم أو ما يقول به - ﴿قُلْ هَاسِئُوا بِرَهَائِكُمْ إِنَّ كُتُوبَ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: من الآية ١١١، النمل: من الآية ٦٤].

لذلك اعتنى القرآن عناية بالغة واستنهض الهمم؛ حتى لا يفقد العقل مضاهه وقوته. واعتبر الذين عطلوا عقولهم كالأنعام، بل هم أضل سبيلا، ويؤكد أن العقل إذا شابته تلك الآفات أو اجتمعت عليه انتهى إلى التخطي في الفكر والعمل؛ لأن سلوك الإنسان وتصرفاته تابعة دائمًا لأفكاره، فإن كان يحمل أوهامًا عن أمر من الأمور فإن نتيجة عمله تأتي تبعًا لهذه الأوهام، وتصرفاته تكون وفقًا لما انطبع في نفسه، ولا يكون له خلاص من ذلك إلا بإدراك الأمر على وجهه الصحيح. وهذا لا يتم إلا بفتح السمع والبصر؛ لأن القلوب التي عليها الطبع، والعيون التي عليها الغشاوة، والأذان الموقورة - لا تتفاعل مع الحقيقة.

الخطاب الذي نحن في حاجة إليه :-

في مجال العقيدة والعبادة:-

على القائم بالخطاب الديني أن يكون واعيًا تمامًا للفرق بين الشريعة والفقه.

□ فالشريعة نظام إلهي أوحى بها الله إلى نبيه ليبلغها إلى الناس من خلال القرآن الكريم والسنة الصحيحة، أما الفقه فهو منهج علمي يسلكه المجتهدون ليستنبطوا الأحكام. وما دام الناس متفاوتين في وسائل اجتهداتهم تبعًا لاختلاف طاقاتهم وثقافتهم والبيئة التي تأثروا بها، فإن ما يستنبطونه من الأحكام يكون مختلفًا تبعًا لذلك.

□ أحكام الشريعة ملزمة للناس، وأحكام الفقه اجتهادية؛ ومخالفتها مخالفة لمنهج علمي من مناهج المجتهدين.

□ اكتملت أحكام الشريعة بانتهاء الوحي ووفاء الرسول ﷺ، ولكن الباب ما زال مفتوحًا لاستنباط أحكام فقهية جديدة ومناقشة أحكام فقهية قديمة.

□ ارتباط المتدينين بالشريعة هو ارتباط إيمان، ولكن ارتباطهم بمسائل الفقه هو ارتباط مناقشة ومجادلة واستنباط.

وعليه فإذا كان الحكم من أحكام الشريعة فإن الناس مكلفون باتباعه، وإذا كان من أحكام الفقه ففي مناقشته وفي مدى الأخذ به مجال للعلماء وأصحاب الرأي فيهم، والاجتهاد في هذه الحالة هو رأي، والرأي يخطئ ويصيب. ورحم الله أبا حنيفة إذ أجاب أحد تلاميذه عندما سأله: هذا الذي نفتي به هو الحق الذي لا شك فيه؟ فقال: " والله لا أدري؛ فقد يكون الباطل الذي لا شك فيه ".

عندما يتعرض القائم على الخطاب الديني لقضايا العقيدة والعبادة لا يكتفي بأن يذكر ما تصح به فقط، وإنما عليه أن يعتمد من خلال خطابه إلى تربية الضمير الديني للمتلقي؛ بحيث يتحول المعنى الديني لديه من معنى حرفي يردده إلى ضمير وسلوك هادٍ له في الحياة؛ من خلال منهج واع بحقيقة المعنى المتضمن في القيمة الدينية التي تقدم للمستمع.

فالعقيدة - إذا ما رسخت في صدره ضميرًا يهديه إلى جادة الطريق - ضمنت له ألا تتعدد معايير، وكانت درعًا يحميه من أن يزل، وحارسًا من داخله كلما وجد من أمره عسرًا.

كذلك الشعائر لها دور أساسي في تكوين الضمير الديني، وهذا الدور لا يتأتى إلا من خلال الفهم الصحيح لدور هذه الشعائر في الحياة، وإلا كيف تحقق الصلاة الهدف منها باعتبارها تنهى عن الفحشاء والمنكر، بدون هذا الفهم الواعي فآليات الصلاة في ذاتها من حركات وكلمات لا تؤدي إلى

الترفع عن رجس الفحشاء والمنكر والبغي، وإنما يؤدي إلى ذلك فهم المصلي لأسرارها بقوله وما يعمل. فأهم ما يميز العبادة أنها ليست شعائر تؤدي وطقوس تمارس، وإنما لها مضمونها الأخلاقي الذي إذا خرجت عنه، فقدت قيمتها وأصبحت لا خير في أدائها حتى لو ملأت الأرض.

فالصلاة هي أوضح العبادات الشخصية، فهي بالنسبة إلى أولئك الذين يؤدونها بروحها ذات وظيقتين أخلاقيتين: فهي تجعلنا روحياً على اتصال بالمنبع الشامل لجميع الكمالات ﴿وَلَذِكُرُ اللَّهَ أَكْبَرُ﴾ (*) إيماناً به والتماساً للعون منه، ثم هي تنهي عن الفحشاء والمنكر (**)، فمن يصل ولا ينته فصلاته غير مقبولة؛ لأنها لم تؤد إلى الغاية منها.

كذلك الصوم فهو يحفظنا من الشر ويدفع عنا شرّ الجوارح، ويجعلنا أقدر على أن نحترم القانون، بما ندرب عليه إرادتنا لتتحرر من عبودية الشهوات. ثم هي إلى جانب ذلك وسيلة لبلوغ التقوى ^(١)، أما إذا أقدم الفرد على أداء هذه الفريضة، وهو لا يدرك بعقله ضرورتها - فلا ضرورة من وراء امتناعه عن طعامه وشرابه.

وأيضاً الصدقة لها أثر مزدوج الفائدة؛ لأنها تطهر النفس حين تصرفها عن حرصها الزائد على الكسب، ثم هي أسمى تعبير عن العون الاجتماعي الذي يجعل للفقير حقاً معلوماً في أموال الغني ^(٢)، لا يذل الفقير، ولا يجعل الغني يشعر بعزته وقوته ^(٣).

(*) سورة العنكبوت: آية ٤٥.

(**) (إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر)، العنكبوت: آية ٤٥.

(١) «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون»، البقرة: ١٨٣.

(٢) «وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم»، الذاريات: آية ١٩.

(٣) «وسيجنبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكى * وما لأحد عنده من نعمة تجزى * إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى»، الليل: ١٧-٢٠.

لذلك إذا أقدم للفرد على الإنفاق بغرض آخر غير ذلك، كأن يخلع عليه الناس لباس التقوى أو السخاء أو الكرم - فإن عمله سيكون مردوداً عليه، وصفقته عند الله ستكون كاسدة غير نافقة، وخاسرة غير رابحة.

أما الحج فإنه يمثل أوضح موقف تتجلى فيه معاني الوحدة والترابط في الجماعة الإسلامية، وتتجسد فيه مبادئ الأخوة والمساواة والكرامة، تلك المبادئ التي حرص الإسلام على أن تسود بين الأمة الإسلامية، وذلك عندما يقف الأبيض بجانب الأصفر والأحمر والأسود من المسلمين، شريفهم ووضيعهم يتجهون جميعاً إلى الله وحده، يطلبون رحمته ومغفرته، أكرمهم عنده أكثرهم تقوى، ثم يخرجون من هذا الموقف الجليل الذي يتجدد كل عام ليترجموا هذه المبادئ إلى سلوك واقعي؛ يكفل للحياة مسيرة صحيحة.

إن، فالفهم الحقيقي لمطلوبات العبادة من تربية للحس الخلقي الذي يجد انعكاسه في السلوك الواقعي في الممارسة اليومية للشخص - هو المطلوب من القائم على الخطاب الديني في توجيهه للمستمع عنه؛ لأن العبادة إن بعدت عن ثمرتها المطلوبة تتحول إلى قوالب قد فرغت من محتواها؛ لا قيمة لها حتى لو ملأت الأرض.

في مجال المعاملات:-

يتعرض مجتمعنا المعاصر لعدد من القضايا المجتمعية التي يحتاج فيه إنسان هذا العصر إلى فكر متجدد، يعمل على حل المشاكل التي تواجهه، ونظراً لتغير شئون الحياة عما كانت عليه في الأزمان الماضية، وتطور مجتمعات اليوم تطوراً هائلاً في الأفكار والسلوك والعلاقات - فإن عصرنا الحالي أحوج ما يكون إلى:-

□ خطاب ديني يجتهد بالرأي فيما يجذ من مسائل. فمن أمثلة ذلك الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، وكان من جرائها أن طرحت قضايا جديدة كل الجدة، مثل أطفال الأنابيب وزرع الأعضاء ونقل الدم، وما جد

في العلاقات الدولية والأنظمة المالية والاقتصادية من أشياء لم يعرفها السابقون، أو عرفوا بعضها في صورة مصغرة جدًا.

فهذه وما شابهها تقتضي اجتهادًا جديدًا، وهو ما نسميه الاجتهاد الإنشائي، أي الذي يصدر فيه المجتهدون حكمًا جديدًا، وإن لم يتقدم من قال به من فقهاءنا السابقين، ولم ينص عليه أحد، فالإسلام ليس فيه طبقة تحتكر الاجتهاد أو تتوارثه؛ إذ ليس فيه كهنوت، ولكن هناك عالمًا متخصصًا يملك أدوات الاجتهاد ويتحقق فيه شروطه.

□ على القائم بالخطاب الديني وهو يعرض لقضايا المجتمع المختلفة أن يختار أرجح الأقوال من التراث الفقهي العظيم، الذي يكون محققًا لمقاصد الشرع ومصالح الخلق وأليق بظروف العصر، وقد يكون الانتقاء داخل المذاهب الأربعة، وقد يكون الانتقاء من خارج المذاهب الأربعة؛ فالأئمة الأربعة على جلالتهم وفضلهم ليسوا كل الفقهاء، فهناك من عاصرهم من نظرائهم، ومن يمكن أن يكون قد تفوق عليهم. وهناك من سبقهم من شيوخهم من فقهاء الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ممن هم أفضل منهم بيقين.

وغنى عن البيان أن القائم بهذا الأمر - والذي نرجو أن يكون - هو صاحب التكوين العلمي الأصيل، الذي يمتلك القدرة على الفهم الصحيح، مع الإحاطة بمقاصد الشريعة، إلى جانب توفر ملكة استنباط الحكم المناسب للحال الذي يتحدث فيه. هذا إلى جانب توفر معرفة مستنيرة للعصر والبيئة والحياة وسنن الله فيها، وما يمرور في باطنها من أفكار وتيارات، وما يحدث على ظاهرها من أعمال وتصرفات، فالحياة بين الكتب وحدها بعيدة عن دنيا الواقع ومشكلات الناس لن تساعد القائم بالخطاب الديني في أن يرشد الناس فكرًا وسلوكًا إلى الطريق الصحيح.

على ضوء ما سبق نستطيع أن نجمل التوصيات في النقاط التالية:

(١) على الخطاب الديني أن يتوجه إلى بناء الإنسان في خط متوازن مع الدعوة إلى بناء الحياة الدنيا بكل ما فيها من قوة وتقدم ونماء، وأن يراعي الاهتمام بزيادة الآخرة من خوف وخشية من الله ورعاية لرسالة السماء التي تشمل الدنيا والآخرة؛ "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً".

(٢) يجب أن يراعي الخطاب الديني عاملَ التطور والتحول ومستجدات العصر، وألا يقف أمامها معادياً لهذا التطور طالما لا يتعارض وقيم الدين، ولا نتكفى على الذات بدعوى الخصوصية والهوية، ولنا في تاريخ هذه الأمة السبق وريادة الدنيا، ولذلك يجب أن نعيد هذا التاريخ، ولا نقف أمامه بالتذكر والفخر فقط، بل لا بد أن نسارع الخطأ، ونلحق بركب عالم القرن الحادي والعشرين، والدين لا يمكن أن يقف عثرة أمام ما ينفع الناس وينهض بأمورهم الدنيوية.

(٣) فقه المستجدات وتغير الزمان والمكان: فعلى الخطاب الديني أدراك فلسفة ذلك الأمر، وما يحمله من تباين وتميز بين الأصول الثابتة والجوهر وبين القوالب والأساليب المتغيرة، بين المضمون والمبادئ الثابتة، وبين السلوك المتغير من عصر إلى عصر، ومن جيل إلى جيل، ومن مكان إلى مكان آخر. يجب على من يكون من أهل الفكر والدعوى، أو أصحاب علم اللاهوت ممن يوجهون الخطاب الديني - أن يكون دائماً عالماً معاصراً؛ يتجاوب مع احتياجات وأسئلة وظروف ومفاهيم العصر، وأن لا يغفل قوالب ومفردات الحضارة والبيئة التي ينتمي إليها.

(٤) على الخطاب الديني تفعيل الخطاب للمتلقين في أهمية العلم ومكانة العلماء وإعمال العقل، وأن يبعدهم عن عالم الخرافة

والوهم والغيوبة العقلية، التي أخذت مساحة واسعة في عالمنا اليوم بين أوساط المجتمع على اختلاف طبقاته وثقافته.

(٥) ومن القضايا الضرورية والمهمة التي يجب مراعاتها العمل على تغيير ثقافة الرجل تجاه المرأة المتمثلة في نظرته إليها، وأن يفعل الخطاب الديني ما جاءت به النصوص الصحيحة، وليس الموروث من التقاليد أو الضعيف من النصوص، وبيان حقيقة الدين تجاه مكانة الإنسان الذي كرمه الله رجلاً كان أو امرأة على حد سواء ﴿وَمَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كُنُفْسٍ وَاحِدَةً إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [لقمان : ٢٨].

(٦) يجب على الخطاب الديني أن يبتعد عن سطوة لغة رجل الدين على المتلقي الذي لا يملك غير السمع والطاعة، وأن يهدف إلى تربية وقيادة المتلقين إلى النضوج الروحي والفكري، الذي يمكن المتلقي من التفكير والاختيار واتخاذ القرار؛ حتى تربي إنساناً ناضجاً مسؤولاً يبني حياته على ركائز قوية؛ لكي يستطيع مواجهة صراع الواقع من شر واعيوجاج.

(٧) البعد عن الإبهار اللفظي، والتعدييات الإنشائية، والإثارة العاطفية، والصوت الصارخ، والتكرار النمطي؛ والبعد عن التماذي في لغة التخويف والترهيب وهجر الدنيا والزهد فيها ... إلخ، وأن ينحى نحو التوازن والاعتدال في بناء عقيدة وفكر المتلقي؛ لأنه أمانة في يد رجل الدين؛ عليه أن يحسن توجيهه وبنائه العقيدي الصحيح.

(٨) على الخطاب الديني أن يدرك مسؤولية المجتمع المتعدد الأديان والملل في خطاب جيد يعمل على غرس ثقافة حب الآخر بعيداً عن الثغرات أو إثارة الفتن الدينية أو الغمز واللمز على الآخر،

وأن يتميز هذا الخطاب بالتقريب بين النفوس والعقائد، وإبراز ما في الأديان من قيم وحقائق مشتركة وهي كثيرة جدًا.

وهذا ما يجب أن يراعى في المناهج التربوية، في المدارس والمساجد والكنائس والمادة الإعلامية على اختلاف أنواعها، وأن يدرك الجميع أن الأديان جميعًا مصدرها الله سبحانه، وهو خالق الجميع على اختلاف عقائدهم وألوانهم وأجناسهم، وهذا التنوع هو سر بقاء وثراء البشرية متى أدركوا ذلك، وأن الخلق جميعًا عيال الله وأعظمهم أنفعهم لعياله. ولو شاء الله أن يجعل الناس أمة واحدة، ولكن حكمته العظيمة شاعت هذا التنوع؛ لأنه الخبير بما ينفع ويصلح لبقاء البشر.

٩) الاهتمام بإبراز العناصر المشتركة بين الحضارات السائدة في العالم، وأن ندرك أن الاعتزاز بالهوية والخصوصية الحضارية لا يعني إهمال الحضارات الأخرى أو الانغلاق في مواجهتها وادعاء التميز عليها، ورفض نتاجها الإنساني، فمثل هذا الموقف الانعزالي السلبي لا ينسجم مع مقتضيات التواصل والحوار، وهو يصدر عن فهم غير موضوعي للتاريخ الحضاري، الذي هو في مجمله ثمرة الجهد الهائل والتراكم للمسيرة الإنسانية على مدار التاريخ.

١٠) نفهم واقع التعدد الحضاري في الجماعة الإنسانية المعاصرة، وأن نعلم علم اليقين أن لكل أمة حضارتها وواقعها، ولكل من هذه الحضارات خصوصياته وسماته ومكوناته الذاتية، وعلينا أن نكرس مبدأ الحق في الاختلاف الحضاري، سواء لنا أو للآخرين حتى يتحقق السلام والعدل للجميع؛ لأن الجميع ينتمون إلى الأسرة الإنسانية.